مزايا وتبعات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

م.د. محمد عبد حمادي
جامعة المعارف ـ كلية القانون

الملخص

يُعَدُّ انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية من القرارات التي اخذت اهتماماً واسعاً لدى الحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٤م ولحد الآن، لما تشكلهُ من ضرورة الانصهار بالاقتصاد العالمي التي شكلت العولمة الاقتصادية ميداناً رحباً له، ليجد بمقتضاه سبباً موجباً للخروج من عزلته الدولية وعدم الانكشاف مرة اخرى على الاسواق الخارجية، فضلاً عن عدم اتساع الفجوة بين اقتصاده الوطني والتطورات المتسارعة التي يشهدهُا الاقتصاد العالمي، واذا كانت ثمة مزايا يحدثها الانضمام الى تلك المنظمة؛ فيكون بلا شك ما يبرر حيالها العديد من التبعات والثغرات يحدثها موضوع الانضمام امراً يؤثر برمته على النظام الاقتصادي والقانوني لكل دولة تبتغي الانضمام، مما يشكل العديد من الطروحات والتساؤلات التي تتعلق بموضوع مزايا الانضمام وتبعاته، وما هو موقف العراق من مسألة هذا الانضمام على مختلف مساراته الاقتصادية والتشريعية والتفاوضية انسجاماً مع متطلبات الانتفاع بالميزات التي تقدمها المنظمة في مرحلتيه كونه عضواً مراقباً تمهيداً للحصول على العضوية الدائمة.

Abstract

The accession of Iraq to the World Trade Organization is one of the decisions that have received wide attention from the Iraqi government since ٢٠٠٤ and up to now, because of the necessity of merging with the world economy, which economic globalization has formed a welcome field for it, in order to find a positive reason to get out of its international isolation and not to be exposed again to foreign markets, as well as the lack of a widening gap between its national economy and the accelerated developments witnessed by the world economy, and if there are advantages that joining that organization the gaps created by the subject of accession are a matter that affects the entire economic and legal system of each What is Iraq's position on the issue of this accession on its various economic, legislative and negotiating tracks in line with the requirements of benefiting from the advantages offered by the organization at the stages of being an observer member in preparation for permanent membership

المقدمة

سنحاول من خلال هذه المقدمة إعطاء تصور مبدئي عن موضوع البحث

أولا- التعريف بموضوع البحث

غالباً لا توجد دولة نامية تتطلع نحو مستقبل واعد في ظل انضمامها الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية دون ان تتضرر، بمعنى انه لا يوجد دولة نامية تتضرر من جراء الانضمام دون ان تستفيد منه، اذ تتوقف درجة الاستفادة والضرر على حجم التبادل التجاري والمالي والتكنولوجي، فضلاً عن اتباع القواعد القانونية التي انبثقت عن تلك المنظمة، فكلما ارتفع حجم التبادل التجاري والتقيد بأنظمة وقرارات المنظمة كلما ارتفعت نسبة الاستفادة وتدنى مستوى الضرر، الامر الذي يجعل الاتفاقات التجارية الضامن الحقيقي لحقوق والتزامات دول اعضاء المنظمة.

واستناداً لما سبق بيانه فان العراق وفي ظل انضمامه الى منظمة التجارة العالمية تحتم الضرورة ان يجري تشخيصا دقيقاً وسليماً لإمكاناته، وتحديد مواطن القوة والضعف عن هذا الانضمام، حيث يحدد المزايا والتبعات جراء هذا الانضمام، ولعل نظرية اقتصاد السوق التي ما زالت العديد من الأنظمة الاقتصادية ترددها وتتناغم في اطرها العامة نجدها تتسم بالنجاح في اقتصاد بعض الدول المتقدمة لاسيما دول أمريكا واوروبا ودول شرق اسيا، ولكن في الجانب الاخر نجدها غير ناجحة بطبيعتها الجاهزة والجامدة، كما في اقتصاديات الدول الأقل نمواً كالاقتصاد العراقي، على الرغم من المطالبة باتباع نظام اقتصاد السوق كونه يتوافق مع تطلعات الدول النامية، كي يخرجها من عزلتها الاقتصادية واللحاق بركاب الدول الأخرى التي ارتبطت عضويتها لدى المنظمة وحققت اهدافاً استراتيجية في مجال التنمية والتجارة الخارجية فضلاً عن عمليات الاستثمار.

وبالإضافة لما تقدم منذ ان قرر العراق الانضمام الى المنظمة عام ٢٠٠٤م والاندماج في ظل النظام التجاري العالمي الجديد اخذ هذا الموضوع حيزاً كبيراً من اهتمامات المعنيين بالشأن الاقتصادي العراقي على مختلف المستويات لما يترتب على موضوع الانضمام من آثار اقتصادية مؤكدة ولما تحمله من فرص إيجابيه تضفي بظلالها على مجمل الاقتصاد العراقي املاً في تحقق مبادئ واستراتيجيات اقتصاد السوق، فضلاً عن خروج العراق من عزلته الدولية جراء اتباعه أنظمة وقواعد المنظمة وكل القواعد القانونية الواردة عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وما تمخض عن اتفاقية مراكش ((١٩٨٦م-١٩٩٤م))، حيث ولادة منظمة التجارة العالمية من اجل استكمال متطلبات الانضمام لهذا النظام العالمي الجديد الذي يُعنى بالعلاقات التجارية بين الدول كافة التي ارتبطت عضويتها بهذه المنظمة.

ثانياً – مشكلة البحث

ان الانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية يحقق العديد من المزايا للبلدان الأعضاء لاسيما النامية منها التي يُعَدُّ العراق احداها وهو يمر بأصعب الظروف، ولكن عدم الانضمام ينطوي على آثار سلبية في ضوء انضمام (١٦٤) دولة عضو تمثل ٩٨٪ من التجارة العالمية والناتج المحلي التجاري العالمي، فضلاً عن وجود (٢٣) دولة كعضو مراقب يكون العراق من ضمنها، لذلك فان مشكلة البحث تتمثل في وجود إشكاليه لكل من الخيارين المطروحين، اذ لابد من التحليل العلمي المنطقي وفق احكام وإجراءات المنظمة عن مدى جدوى انضمام العراق لهذه المنظمة ومن ثم التوصل الى الاستنتاج المناسب.

ثالثاً – اهداف البحث

يهدف البحث الى مناقشة خيار انضمام العراق للمنظمة؛ وما له من مزايا وما يترتب حياله من تبعات، تؤثر في الواقع الاقتصادي والتشريعي، فضلاً عن محددات وعوامل التنمية، من خلاله يمكن تحديد الخيار المناسب على ضوء دراستنا لهذا الموضوع، ومن ثم الكشف عن الإجراءات والمقترحات المناسبة التي تهدف الى تذليل العقبات، والخروج بنتائج تضمن نجاح عملية الانضمام ولو بحدها الأدنى.

رابعاً – منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث على المنهج التحليلي من خلال الرجوع الى القواعد والاحكام الواردة عن منظمة التجارة العالمية وتحليل النصوص الواردة عنها، حيث يُعَدُّ امتداداً للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ثم الكشف عن مدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي خلال مسيرته للانضمام الى تلك المنظمة بصفته عضواً مراقباً، وعن مدى توافق احكام المنظمة مع التشريعات العراقية مع الاخذ بكل الأسباب التي من شانها تُعَدُّ عوامل قوة لنجاح مهمة الانضمام وتشخيص الموقف المطلوب على ضوء تحليل النتائج.

واستناداً لما تقدم سنقوم بتقسيم هذا البحث الى مبحثين، نخصص الأول منه عن منظمة التجارة العالمية ومسيرة انضمام العراقي لها، وفي الثاني نفرده عن مزايا وتبعات الانضمام للمنظمة فضلاً عن موقف العراق منه، على ان نختم البحث بخاتمة موجزة تتضمن ما توصل الية البحث من نتائج ومقترحات.

المبحث الأول

منظمة التجارة العالمية ومسيرة انضمام العراقي اليها.

سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين نخصص الاول عن منظمه التجارة العالمية ونبحث في الثاني عن مسيرة انضمام العراقي الى تلك المنظمة.

المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية وشروط الانضمام اليها.

الفرع الاول: منظمة التجارة العالمية.

لا شك ان هنالك نظام عالمي جديد بدأ ظهوره في مضمار التجارة الدولية، منذ ان تشكل مطلع عام ١٩٩٤م، اي منذ اعلان نتائج جولة الاورجواي وقيام منظمة التجارة العالمية

وبالإضافة لما سبق بيانه يُعَدُّ مسألة تنفيذ اتفاقيات الاورجواي من الاولويات التي سعت لها الجولات السبعة التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)[١] خلال الاعوام ١٩٤٨م – ١٩٩٤م [٢]، اي بعد المحاولات التي ظهرت من قبل الدول الصناعية نظراً لقوة نفوذها الاقتصادي في محاولة السيطرة على الاقتصاد العالمي، لاسيما بعد ضعف الاتحاد السوفيتي، مما اوجب انعقاد جولة الاورجواي على اثر الصراع القائم بين الدول الصناعية على الاسواق الخارجية وما يتبعها من حماية اسواقها المحلية من المنافسة، الامر الذي اضحى في تنامي درجة الفوضى في مسلك التجارة الدولية والتجاوز على قواعد الجات[٣] فضلاً عن التحايل عليها ان صح التعبير، مما عزا الى شعور الولايات المتحدة بتقوض دورها الاقتصادي وذلك بسبب الازمات التي حلت بهذا النظام[٤]

وانسجاما لما سبق بيانه فان النظام التجاري الدولي متُعَدُّد الاطراف التي تُعَدُّ منظمة التجارة العالمية احدى دعائمه يقوم على اربعة قواعد اساسية تتمثل بالآتي [٥]

القاعدة الاولى: اهمية اتباع الدول الأعضاء لدى منظمة التجارة العالمية سياسات تجارية تحررية، ولكن في ذات الوقت يتيح لها هذا الانضمام حماية منتجاتها الوطنية من المنافسة الأجنبية غير

---

[١] وهي مختصر لعبارة ((General Agreement on Tariffs and Trade)

[٢] انظر في سياق هذا الموضوع: د. عبد الهادي عبد الله حردان ((الاتفاقية العامة للتعريفات التجارية وانعكاساتها على القيود الجمركية، مع دراسة لاهم الاثار على التجارة في بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، القاهرة، دون سنه نشر، ص٦٦.

Look: Meredith A. GyowLEY. An introduce to the ((WTO)) and GATT. Federal reserve's Bank of Chicago. ٤٠/٢٠٠٣ economic pers receives. P.٤٢

[٣] سيتم التطرق الى تلك القواعد في سياق هذا المطلب

[٤] الازمة المالية العالمية، اسبابها وتداعياتها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، محاضرة القاها د. ايمن عزت الميداني في ندوة الثلاثاء، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٣/اذار/١٣٣٠هـ، ص٨

[٥] أنظر: منظمة التجارة العالمية ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية، حلقة علمية خاصة، وزارة العدل، الادارة العامة للتطوير الاداري، الرياض، ١٧-١٤٣٠/٣/٩هـ، ص٨

المشروعة التي يسببها الإغِّراق التجاري مثلاً من خلال التعريفات الجمركية التي ينبغي ادراجها في مستويات مختلفة؛ مع العمل على حظر استخدام القيود الكمية الا في حالات محددة [١]، وقد تعززت قاعدة الحد من القيود الكمية في جولة الاورجواي، لاسيما في ظل القواعد الواردة عن اتفاقية الوقاية ((الزيادة غير المبررة في التجارة الدولية))[٢]

القاعدة الثانية: أهمية تخفيض والغاء التعرفة الجمركية والحواجز الأخرى التي تواجه التجارة من خلال مفاوضات متُعَدِّدة الأطراف، وقد أدرجت التعرفة المخفضة في جداول المناقشات لكل بلد بحسب البند الجمركي والتعرفة والاسعار المبينة في الجداول لهذا الغرض [٣].

القاعدة الثالثة: أهمية مزاولة التجارة لدى البلدان الأعضاء بدون تمييز، سواء ما تعلق بدول الاستيراد ام دول التصدير، حيث وردت هذه القاعدة في مبدا الدولة الأكثر رعاية[٤]، ويستثنى من ذلك حالات الافضليات المقررة في الترتيبات الإقليمية والتي تتمثل بالاتحاد الكركي ومناطق التجارة الحرة[٥]

القاعدة الرابعة: أهمية تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية[٦]على السلع المستوردة، بعد ان تكون قد دخلت أسواقها المحلية ودُفعت عنها الرسوم الجمركية على الحدود والمتمثلة بضرائب المبيعات فضلاً عن ضريبة القيمة المضافة بنسب اعلى من التي تفرضها على المنتجات الوطنية

ولكن قد يرد سؤال بهذا الخصوص؛ على انه هل يترتب على اتفاقات تحرير التجارة الدولية إلزام قانوني تجاه الدول غير الأعضاء بخصوص تُعَدِّيل تشريعاتهم لكي تصبح متوافقة مع النصوص الواردة في الاتفاقية.

---

[١] مثال على ذلك رغبة الدول السيطرة على الواردات لحماية الصناعة الناشئة لديها لاسيما المنتجات المثيلة، كذلك فرض القيود الكمية لمواجهة السياسات التي تفرضها المنافسة غير الشرعية مثل الدعم والزيادة غير المبررة في التجارة الدولية.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول شروط فرض التدابير الوقائية، انظر: اتفاقية الوقاية الصادرة عن المنظمة العالمية للتجارة الخارجية السعودية على الرابط الإلكتروني https:\\qaft: gov.sa. prevention agreement, pages ، ص٤-٥ علماً ان هذه الشروط قد وردت في المادة الثانية من الاتفاق بشأن الوقاية

[٣] بخصوص جولات الجات التفاوضية انظر: اهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، موجز صادر عن جامعه دمنهور وعلى الرابط الالكتروني httt://alaman hour.edu,eg.، ص٤-٥

[٤] بخصوص هذا الموضوع أنظر: محمود محمد أبو العلا: الجات، النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والقرارات المصدرة لها في مصر، دار الجميل، بدون سنة ومكان طبع، ص٣٠

[٥] Look: article((xxlv:٥ of the general agreement on tariffs and tread ((GATT))١٩٤٧. كذلك انظر: بخصوص الترتيبات التجارية التفضيلية، خير الدين بلعز: التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية، مع اشاره الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التيسير، جامعة محمد خيضر، بسكره، ٢٠١٤م-٢٠١٥م، ص ١٣٣. كذلك لمزيد من التفاصيل عن شروط العضوية لدى منظمة التجارة العالمية انظر: د. سعد عبيد علوان: العراق في مواجهة متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية: بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، بالعددان (٣٨-٣٩)، عدد خاص بالسنة الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق.

[٦] لمزيد من التفاصيل عن مبادئ منظمة التجارة العالمية: انظر: أهمية اتفاقيات منظمة التجارة العالمية – جامعة دمنهور، مصدر سابق، ص١٤. وقد ورد هذا المبدأ في المادة (٣) في اتفاقية الجات، لمزيد من التفاصيل انظر: موكسان اية الله: الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة،٢٠٠٧، ٢٠٠٤، ١٨٩٥

وللإجابة عن هذا السؤال لا ينبغي التسليم بان يكون هنالك إلزام تجاه الدول غير الأعضاء وذلك من بديهيات قواعد القانون الدولي التي نصت على ان المعاهدات التي تُعقد بين الدول لا تلزم سوى عاقديها[١]، وبالتالي فان مخالفة النصوص من جانب الدولة غير العضو في المنظمة لا يشكل عليها أي مسؤوليه، ولكن في واقع الحال فان تُعَدُّيل التشريعات الوطنية لا يقتصر على عامل الالتزام فحسب، لكن الضرورة الواقعية ومصلحة الدولة ((أهدافها القومية)) تُعَدُّ العامل الحقيقي ذلك ان عملية تُعَدُّيل تلك القواعد تكون على المقتضى التي تضمنتها تلك الاتفاقية .

الفرع الثاني: شروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

هنالك شروط عدة حددها اعلان مراكش[٢] بصدد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية تتمثل بالآتي[٣]

١- لقد كفلت القواعد التي انبثقت عن اتفاقية مراكش والواردة في المادة (١٢) منه على انه اعطى الحق لكل دولة تمتلك الاستقلال والإرادة في إدارة علاقاتها الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها ان تنظم الى هذا الاتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينها وبين المنظمة، حيث يسري هذا الاتفاق على الاتفاقيات التجارية متُعَدُّدة الأطراف الأخرى المرفقة به.

٢- لا ينبغي ان يتحقق موضوع الانضمام الى منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول الراغبة فيه الا بناءات على قرارات تصدر ويوافق عليها المؤتمر الوزاري للمنظمة [٤]

٣- وبشأن التسليم بكل القواعد الواردة عن المنظمة لا بد ان يخضع الانضمام الى اتفاق تجاري متُعَدُّد الأطراف، ويكون ذلك وفقاً للأحكام الواردة عن هذا الاتفاق[٥].

وإزاء كل المعطيات التي سبق بيانها وبصدد انضمام الدول الأقل نمواً فقد اخذ حيزاً قانونياً اخر، حيث ورد في نص الفقرة (١٢) من المادة الحادية عشر المتعلق بالعضوية الاصلية[٦] ما يلي ((ان البلدان الأقل نمواً المعترف بها بهذه الصفة لدى الأمم المتحدة لا يُطلب منها ان تقدم تعهدات

---

[١] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: مدى أهمية المعاهدات الدولية امام القاضي العراقي: مقال للقاضي صفاء الدين الحجامي منشور عل رابط مجلس القضاء الأعلى العراقي في ٢٠٢١/٨/٨

[٢] لمزيد من التفاصيل حول اعلان (مؤتمر) مراكش انظر: خيرالدين بلعز: مصدر سابق ص٣٠-٣١

[٣] Look: article (١٢) of Marrakesh astalishing the world trade organization

كلك لمزيد من التفاصيل عن شروط العضوية لدى منظمة التجارة العالمية انظر: د. سعد عبيد علوان: العراق في مواجهة متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، العددان ٣٨-٣٩، عدد خاص بالسنة الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق، ص١٦٠

[٤] انظر: خيرالدين بلعز: مصدر سابق ص ٣٠-٣١

[٥] لمزيد من التفاصيل انظر: اتفاقيات المنظمة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، إدارة منظمة التجارة العالمية، الشؤون الاقتصادية والتجارية لسنه ٢٠١٧، ص١٧ وما بعدها

[٦] Look: article (١١) Marrakesh agteement.

او تنازلات الا بالقدر الذي يتفق مع مرحلة تنمية كل منها واحتياجاتها المالية والتجارية او مكانتها الإدارية والمؤسسية))، واستناداً لما تقدم فان عملية الانضمام الى منظمة الـ(WTO) بلا شك عملية معقدة للغاية فضلاً عن كونها تتسم بطول الاجل، وعلى البلد الذي يسعى الى عملية الانضمام الى تلك المنظمة ان يشرع بتقديم طلب رسمي موجه الى المدير العام يتضمن الانضمام وفق معطيات احكام المادة (٢٢) من اعلان مراكش[١]، على اثر ذلك يتم النظر في الطلب عند انعقاد الاجتماع التالي الذي يعقده المجلس العام للمنظمة، وفي حالة قبول طلب الانضمام تحصل الدولة على العضوية بصفة عضو مراقب لدى المنظمة[٢]، وبعد ذلك يتم تشكيل فريق عمل بصدد منح العضوية امام كل دول الأعضاء في المنظمة من اجل اقراره[٣].

وغنيٌ عن البيان فان عملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية تمر عبر المراحل التالية[٤]

المرحلة الأولى: تتضمن عقد مفاوضات متُعَدُّدة الأطراف مع أعضاء المنظمة ذاتها.

المرحلة الثانية: العمل على اجراء مفاوضات ثنائية الأطراف مع أعضاء المنظمة بشأن تجارة السلع.

المرحلة الثالثة: وتتضمن اجراء مفاوضات ثنائية الأطراف بشأن تجارة الخدمات.

المرحلة الرابعة: وتتضمن مفاوضات متُعَدُّدة الأطراف بشأن دعم الزراعة.

المطلب الثاني: مسيرة انضمام العراق لدى منظمة التجارة العالمية.

يُعَدُّ الانضمام الى منظمة الـ(WTO)[٥] بالنسبة للدولة الراغبة فيها من الفرص الإيجابية واللازمة لمقتضيات الإصلاح الاقتصادي، وكذلك القانوني، ذلك ان عملية الانضمام تتطلب إجراءات اصلاحيه وتنظيمية عديدة، الامر الذي يكشف بمقتضاه درجة القوة والضعف لمكانة الدولة وبالتالي يُحدد مسارات التخطيط الشمولي للواقع الاقتصادي فيها، حيث يشمل جميع القطاعات بما فيها الصناعية والخدمية والزراعية فضلاً عن حقوق الملكية الفكرية والاستثمار[٦].

---

[١] سيتم التطرق عن هذا الموضوع في المطلب الثاني من هذا المبحث بخصوص مسيرة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية.

[٢] صفه عضو مراقب هو امتياز تمنحه منظمة الـ((WTO)) لغير أعضاءها لمنحهم القدرة على المشاركة في انشطتها ومعرفه كافة الشروط والقوانين الخاصة بالمنظمة تمهيداً للعضوية الدائمة لديها

[٣] انظر: الحصيني، علي بن عبد: منظمة التجارة العالمية، مزايا وتبعات النظام المملكة العربية السعودية لها، وزارة العدل، الإدارة العامة للتطوير، الحلقة العلمية الخاصة، ١٤٣٠هـ، ص١٢

[٤] انظر: الحصيني، علي بن عبد: مصدر سابق، ص١٣.

[٥] وهي مختصر لعبارة ((world trade organization))

[٦] انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للدول العربية في مجال التفاوض حول اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات من اجل تحرير التنمية المستدامة، حالة دولة فلسطين وجمهورية العراق، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣، ص٦٢

وبالإضافة لما تم بيانه يُعَدُّ العراق من أولى الدول المؤسسة والموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ((GATT)) عام ١٩٤٨م، حيث تُعَدُّ منظمة الـ(WTO) امتداداً لهذه الاتفاقية، ولكن حال دون ذلك بعض المتغيرات السلبية التي طرأت على الساحة التجارية الدولية وما رافقها من ضرف سياسية عن الاستمرار في ركاب المنظمة التي تُعَدُّ من اهم المنظمات الداعمة لعملية النمو والتحول باتجاه اقتصاد السوق بسبب سياسة الانغلاق والحروب الذي سببه الغزو الأمريكي وما تبعه من حصار اقتصادي مدمر قد اضحى باقتصادٍ عِراقيٌّ عاجِزٌ عن أداء دوره الحيوي الدولي نظراً لما أصابه من ضمور وتخلف بكل قطعاته، فضلاً عن تخلف سياسات الإصلاح الاقتصادي والقانوني وعدم تحقق مزايا نوعية بالشكل الذي يمكن تحقيقه جراء ذلك الانضمام[١]

وانسجاماً مع مقتضيات المرحلة الراهنة التي يشهدها العراق عبر سياساته الاقتصادية وهو يمضي باتجاه اقتصاد السوق، فقد دأب منذ عام ٢٠٠٣م للاندماج مره اخرى في الاقتصاد العالمي من خلال ارتباطه بالمنظمات الدولية التي تشكل أسس علاقاته الاقتصادية بدول العالم بعد ان عَمِدَ على استثمار امكانياته السابقة والاندماج مره أخرى في المجتمع الدولي عبر هذه المنظمة[٢]

وبالإضافة لما سبق بيانه فقد قدم العراق طلب الانضمام الى منظمة الـ(WTO) بصفة عضو مراقب عام ٢٠٠٤م حيث تم قبول الطلب في العام نفسه وذلك بأجماع أعضائها كافة خلال اجتماع المجلس العام للمنظمة، ومن خلالها فقد لمس العراق دعماً إيجابياً من جميع الدول المعنية بهذا الانضمام[٣]، حيث يُعَدُّ دافعاً ايجابياً لرجوعه الى الاسرة الدولية.

ولكن قد يرد سؤال بهذا الخصوص حول الاليات المطلوبة في شأن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

للجواب عن هذا السؤال يُعَدُّ تقديم طلب عضوية المنظمة بصفة عضو مراقب من الأمور المسلم بها، حيث يجري عادة التأكد من حيثيات الطلب المقدم من ان الدولة طالبة الانضمام فعلاً ترمي الى تبني السياسات التجارية التي تمارسها الدول الأعضاء في المنظمة، ومدى توافق ممارساتها التجارية مع طبيعة الاتفاقيات التي تشكل القواعد القانونية لميثاق المنظمة اطاراً لها، مثلاً كالسماح لها بالانضمام لدى المنظمة بصفة عضو مراقب اذا ما علمنا ان هذه الصفة التي سبق ذكرها لا يُعَدُّ بالأمر

---

[١] انظر: د. جعفر طالب احمد: انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وخيارات القبول والرفض، بحث منشور في مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، مجلد ١، عدد ١٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط ،٢٠١٤، ص ٦٣

[٢] انظر: د. جعفر طالب احمد: مصدر سابق، ص١٣

[٣] انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول عدم القدرات الفنية بالدول العربية في مجال التفاوض، مصدر سابق، ص٦٦

اليسير بل هي عملية تفاوضية طويلة الاجل وشاقة ايضاً بين طرفين هما حكومة الدولة طالبة الانضمام وكذلك دول الأعضاء في المنظمة[١]

وإزاء كل المعطيات التي سبق بيانها نجد ان تحقيق طلب العضوية لدى المنظمة يجري بشأنها اتباع خطوات عديدة تتمثل بالآتي[٢]: -

١- **مرحلة تقديم الطلب:** يتم تقديم طلب العضوية من قبل الدولة الراغبة بالانضمام، حيث يكون طلباً رسمياً موجه الى مدير عام المنظمة، ومن خلال الاخير يتم ارسال الطلب الى جميع الدول الأعضاء في المنظمة على ان يحصل اجماع على قبول الطلب عند اجتماع المجلس العام في المنظمة، بعد ذلك يتم تشكيل فريق عمل يأخذ على عاتقه عملية التقييم ومن ثم يدعو جميع الدول الأعضاء للمشاركة في ابداء الرأي والموافقة على قبول الطلب، وكما هو معلوم في ظل سياق عمل المنظمة بخصوص طلبات العضوية لديها ان تشكل فريقاً من الدول ذات المصالح الكبرى، حيث تُعَدُّ عملية انطلاق مبدئية لتقصي الحقائق عن مدى جدية واستُعَدُّاد الدولة الراغبة في الانضمام من خلال ما تقوم به الأخيرة من تقديم عرض مفصل يتضمن كل سياساتها التجارية[٣].

٢- **مرحلة التفاوض:** يُعَدُّ هذه المرحلة التالية لمرحلة تقديم الطلب، من خلالها تبدأ عملية التفاوض بين فريق العمل الذي يمثل المنظمة من جانب والدولة طالبة العضوية من جانب اخر، حيث تسفر عملية التفاوض على وضع شروط محددة تُنشِئُ التزاماً قانونياً ودولياً على عاتق الدولة طالبة العضوية[٤].

٣- **مرحلة المصادقة النهائية:** عند انتهاء الخطوتين السابق ذكرهما يقوم الفريق بأرسال تقرير عن كل ما توصل اليه خلال مرحلة التفاوض، فضلاً عن مسودة (بروتوكول) الانضمام لعضوية المنظمة، حيث يقوم بأرساله الى المجلس العام، وبالاستناد لما سبق بيانه ينبغي على الدولة طالبة العضوية ان تطبق جميع الالتزامات التي تعزز مسألة الانضمام، الامر الذي يجعل المؤتمر الوزاري للمجلس العام للمنظمة ان يقرر بأغلبية ثلثي الأعضاء بعد مضي مدة

---

[١] لمزيد من التفاصيل انظر: المصدر السابق، ص٦٤ وما بعدها

[٢] انظر: د. جعفر بهلول جابر: انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الطريق الى بناء اقتصاد عراقي ناهض. بحث منشور في مجلة التجارة العراقية الإلكترونية، العدد الثاني عشر، كانون الأول، ٢٠١٧، ص٥.

[٣] انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: مصدر سابق، ص٦٦

[٤] انظر: المصدر السابق، ص٦٣ وما بعدها

ثلاثين يوماً من تاريخ مصادقة حكومات الدول المعنية بعد توفر الشروط المطلوبة على قبول الطلب [١]

وفضلاً لما سبق بيانه فقد قَدَّمَ العراقُ مذكرة حول نظام تجارته الخارجية وللمرة الأولى منذ إيداع طلب الانضمام عام ٢٠٠٤م، حيث عقد فريق العمل اجتماعه الأول في ٢٠٠٤/٣/٢٥م برئاسةِ السيد ((كيلارمو فالبس كالميز)) من الاورغواي، حيث تم بحث كل ما يتعلق بشأن قواعد القانون التجاري العراقي ومدى توافقه مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.[٢]

وغني عن البيان فان منح صفة عضو مراقب لدى المنظمة يُعَدُّ مرحلة تمهيدية لمسألة الانضمام الكامل، حيث تتيح هذه الفترة معرفة المزيد من الاتفاقيات التي تشرف على تطبيقها هذه المنظمة التي تشكل جزء من النظام الاقتصادي متُعَدُّد الأطراف، واستكمالاً لهذا الموضوع فقد اخذ قسم منظمة التجارة العالمية في دائرة العلاقات الخارجية التابع لوزارة التجارة العراقي على عاتقة التنسيق بين اللجان الفرعية وممثلي الوزارات من جهة ومنظمة التجارة العالمية ودول الأعضاء فيها من جهة أخرى، ذلك من اجل تنسيق خطوات العمل وتحديد مسار التعاون بالحالة التي تخدم مسيرة انضمام العراق الى المنظمة، حيث تم تناول العروض الأولية لتجارة السلع وجداول الالتزامات في قطاع الخدمات[٣]، كما قدم العراق لفريق العمل ومنذ الاجتماع الأول المنعقد عام ٢٠٠٧م جميع البيانات اللازمة حول التدابير الصحية والصحة النباتية والحواجز الفنية امام التجارة، فضلاً عن حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ووسائل الدعم الداخلية للتعويضات بشأن الصادرات التي يمنحها قطاع الزراعة[٤].

المبحث الثاني

مزايا وتبعات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وموقف العراق منه.

سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين نخصص الأول منه عن مزايا وتبعات الانضمام ونفرد للثاني عن موقف العراق من مسألة الانضمام.

المطلب الأول: مزايا وتبعات الانضمام.

الفرع الأول: مزايا الانضمام.

يحصل العراق عند انضمامه لمنظمة التجارة العالمية على العديد من المزايا يمكن ايجازها بالآتي:

---

[١] انظر: د. جعفر بهلول جابر: مصدر سابق، ص٥. كذلك انظر: نص المادة (١٢) فقرة (٢) من الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية (اتفاقية مراكش)

[٢] انظر: تقرير حول مسائل المنغلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ٩-١٠/مايو/٢٠١٨

[٣] انظر: د. جعفر بهلول جابر: مصدر سابق، ص٨

[٤] انظر: تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، مصدر سابق، ص٣٣

١- ان من اهم المزايا حيال انضمام العراق للمنظمة هو دفع الاقتصاد الوطني باتجاه اقتصاد السوق والمنافسة العالمية، وتتمثل بإنتاج مختلف السلع بأسعار مخفضة وبجودة عالمية، الامر الذي يشكل فائدة متحققة للمستهلك وللمنتج على حد سواء، بالنسبة للمستهلك فان الفائدة تتحقق من خلال انخفاض الأسعار لما يتبعه انخفاض مستوى الرسوم الجمركية او لربما الغائها، اما بالنسبة لفائدة المنتج فتحصل بسبب توسع حجم الإنتاج وانخفاض تكاليفه وذلك بسبب تمتعهم بالقدرات التنافسية[١].

٢- ان دخول العراق باتفاقيات مع أعضاء المنظمة يحقق مزايا عديدة؛ منها ان تضع المنظمة نصوصاً تفضيلية تجاه البلدان النامية تؤهلها للحصول على كثير من المنافع والفرص منها فتح الأسواق العالمية امام الصادرات العراقية، وتحفيز الإنتاج من خلال وضع احكام خاصة من شأنها منح فرص تفضيلية للدول النامية كي تتمكن من رفع حصتها في التجارة العالمية وهذه تشمل ثلاثة جوانب وهي كالاتي[٢]

- احكام ترمي الى زيادة الفرص التجارية للدول النامية من اجل نفاذ منتجاتها الى الأسواق الخارجية ويأتي ذلك عبر عقد اتفاقيات محدد، مثال على ذلك الاتفاقيات المتعلقة بشأن المنتوجات والخدمات والحواجز التقنية امام التجارة.
- هناك احكام أخرى ترمي الى حماية المصالح التجارية للدول النامية مثل اتفاق مكافحة الإغِراق[٣]، واتفاق الوقاية والعوائق الفنية امام التجارة[٤].
- احكام تهدف الى تقديم المساعدة للدول النامية كي تمكنها من تلبيه الالتزامات بشأن معايير الصحة والصحة النباتية والمعايير الفنية؛ فضلاً عن تعزيز قطاع الاتصالات.

٣- من المتوقع ان يؤدي انضمام العراق الى المنظمة تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي والمرونة في التعامل مع السياسات الاقتصادية والتجارية الدولية، الامر الذي يعكس صورة العراق الإيجابية دولياً، حيث يبعث الى وجود الثقة في شتى مجالات التعامل لاسيما

---

[١] انظر: د. جعفر كاظم القرشي: تأثير انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني، بحث منشور على الموقع الالكتروني. iraqecononomists.notior . ٢٠١٣/٥/٦، ص٧

[٢] انظر: خير الدين بلعز: مصدر سابق، ص ١٦٦

[٣] انظر: نص المادة (١) من قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنه ٢٠١٠

Look: Article (٦،١،٢) of general agreement on tariffs and trade: ((gatt)), ١٩٤٧

[٤] انظر: اتفاقية الوقاية الصادرة عن المنظمة العامة للتجارة الخارجية السعودية، مصدر سابق.

Article (١٩) of prevention agreement for general agreement on tariffs and trade, ١٩٩٤.

قطاع الاستثمار وطمأنة المستثمر الأجنبي عن كل المخاطر المحتملة وهو بصدد تنفيذ الخطط الاستثمارية دون خوف[١].

٤- ومن المزايا الأخرى هو ارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة نتيجة تطبيق احكام اتفاقية الزراعة التي تضمنت وفق احكامها القانونية تخفيض دعم انتاج وتصدير هذه السلع حيث ان تطبيق هذه الإجراءات يدفع البلدان النامية كالعراق من تحقيق فرصة الاكتفاء الذاتي من هذه السلع كالقمح مثلاً ذلك ان ارتفاع الأسعار سوف يشجع المنتجين العراقيين على زيادة المساحات الزراعية المخصصة للإنتاج الزراعي [٢].

٥- ان عمليات المنافسة التي تتعرض لها المنتجات الوطنية في السوق المحلية من قبل الصناعات الأجنبية المماثلة لاسيما التي تحصل على دعم من بلدنها عندما تباع بأسعار تقل عن اسعارها الاعتيادية في بلد المنشأ ((الإغِّراق التجاري)) الامر الذي يوجب رفع الدعم عنها ومكافحة الإغِّراق وفق القواعد القانونية التي نصت عليها المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات التجارة[٣] مما يمنح الصناعات الوطنية العراقية الوليدة فرصة إيجابية للنهوض والمنافسة في الأسواق الخارجية، فضلاً عن ذلك يعمل على تحفيز الصناعات المحلية، وذلك من خلال رفع مستوى الإنتاج وجودته وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد، وبالتالي يؤدي الى ارتفاع مستويات المعيشة في العراق[٤].

٦- توصل عدد من الباحثين الى نتائج تفيد بأن تحرير التجارة الدولية من القيود التي تواجهها تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي لاسيما في الدول الصناعية المتقدمة، الامر الذي يعمل على زيادة الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة زيادة الطلب على المنتجات البتروكيمياوية بسبب تخفيض التعرفة الجمركية عليها بنسبة ٣٠٪ من شأنه ان يؤدي الى زيادة مرونة الطلب على النفط الخام طبقا لحالة عمليات العرض والطلب في الأسواق العالمية[٥].

---

[١] انظر: نص المادة (١) فقره (ن) من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنه ٢٠٠٦
كذلك انظر: رواء يونس محمود النجار: النظام القانوني للاستثمار الأجنبي، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢، ص٥١

[٢] انظر: د. جعفر بهلول جابر: مصدر سابق، ص٩

[٣] Look: Article (٦) of general agreement on tariffs and trade: ((gatt)), ١٩٤٧

[٤] انظر: د. جعفر بهلول جابر: مصدر سابق، ص١٠

[٥] انظر: المصدر السابق، ص١٠

٧- ان التزام العراق بحماية حقوق الملكية الصناعية[١] نتيجة انضمامه الى منظمة التجارة العالمية يهدف الى عمليات نقل التكنولوجيا اليه بسبب اطمئنان الشركات الاستثمارية العالمية، فضلاً عن ذلك يؤدي هذا الالتزام الى عمليات التخفيض المتوالي للتعرفة الجمركية من شأنه ان يعمل على تخفيض تكلفة قيمة المستوردات العراقية لاسيما الآلات والتجهيزات فضلاً عن طرق الإنتاج المتقدمة، كذلك يعمل على تحسين المناخ الاستثماري للبلد ليعطي اشعاراً إيجابياً ان العراق قد التزم بكل المعايير والاتفاقيات والقواعد الواردة عن المنظمة؛ امراً يجعل النشاط الاقتصادي العراقي عموماً قادراً على اللحاق بركاب الدول المتقدمة، هذا من جانب، ومن جانب اخر فأن تحرير الخدمات وإجراءات الاستثمار من كل القيود التي تواجهها يؤديان الى تشجع هذا القطاع، مما يؤكد أهميته في التنمية الاقتصادية والتقنية في العراق استناداً لأحكام اتفاقية اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة[٢].

٨- ان توسيع عمليات الإنتاج في ظل الانضمام الى منظمة الـ(WTO) يعمل على زيادة فرص العمل وتقليص فرص البطالة فضلاً عن توسيع فرص التصدير للأسواق الخارجية، مما ينعكس ايجاباً على ميزان التجارة وميزان المدفوعات[٣].

٩- ومن المزايا التي تنعكس ايجابياً على العراق عند انضمامه الى منظمة الـ(WTO) هو حماية مصالحهِ عبر جهاز تسوية المنازعات التجارية التابع لهذه المنظمة، اذ بموجب القواعد الواردة عن هذا الجهاز يمكن للأعضاء في المنظمة اللجوء الى تسوية نزاعاتهم مع الدول الأخرى والدفاع عن حقوق المنتجين والمسوقين، ويعتبر جهاز تسوية المنازعات من أحدث أجهزة حل النزاعات واكثرها فعالية في العلاقات الدولية من خلال اعتماد الاحكام والبرامج المرتبطة به[٤]

الفرع الثاني: تبعات الانضمام.

من المعلوم ان المزايا التي سبق بيانها هي بمثابة احتمال قائم وليس نتيجة حتمية، لذلك نجد الانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية ينطوي على تبعات فضلاً عن مواجهة تحديات كبيرة

---

[١] انظر: احمد سامي مرهون: مدى ملائمة تشريعات الملكية الصناعية مع متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية، مجلد ٢٤، عدد (١٠٢) لسنه ٢٠١٨، ص ٥٥٦. تشمل الملكية الصناعية براءات الاختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية.

[٢] انظر: د. جعفر بهلول جابر: مصدر سابق، ص١٠

[٣] انظر: د. مدحت كاظم القريشي: مصدر سابق، ص٨

[٤] انظر: السيد حسن البدراني: تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية: ندوة الويبو الوطنية، جمهورية اليمن، صنعاء،٢٠٠٤م، ص٤

وخطيرة، اذ ان التعامل معها بكل شفافية يُعَدُّ من الواجبات اللازمة لغرض التمكن من الاستفادة من عضويتها على المدى البعيد، واهم هذه التبعات.

١- من مظاهر التطور والسير باتجاه اقتصاد السوق وما يرافقه من انفتاح عام للأسواق العالمية وما يتبعه من الغاء للرسوم الجمركية وكل اشكال الحماية والدعم استناداً للأهداف والمبادئ التي وردت عن منظمة التجارة العالمية[١] سيكون بلا شك لمصلحة الدول المتقدمة ازاء الدول النامية، ذلك كون الأولى تملك سطوه تكنولوجية وقدرات تنافسيه وتصديرية هائلة وبالتالي لا يكون في صالح الدول النامية التي لا تملك هذه القدرة الامر الذي يُعّرض اقتصادها الى افدح الخسائر والاضرار، دون ادراك لمصالحها المستقبلية في الانصهار بالاقتصاد العالمي الجديد وتداعياته التي شكلت معاملة قواعد هذه المنظمة ونُظُمِها المستحدثة.

٢- ان حكومات البلدان المتقدمة وما شاكلها كأمريكا والاتحاد الأوربي نجدها تحرص على انها تدفع باتجاه تطبيق الليبرالية المطلقة دون مراعاة مسبقة لمصالح البلدان النامية، ولما كان المنطق ومبادئ العدل في العلاقات الدولية لاسيما في نطاق التجارة الخارجية يحتم الدول المتقدمة اقتصاديا على المساهمة بدعم السياسات التجارية في البلدان النامية بالقدر الذي يعزز بموجبها قدرات التنمية المستدامة، فضلاً عن إزالة الفقر لدى تلك الدول، ولكن على العكس من ذلك نجدها تعتمد السياسة الحمائية فضلاً عن التمسك بخلاف التوازن الاقتصادي الدولي، حيث تعمل على فتح الأسواق امام منتجاتها كمظهر من مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي[٢] من دون تهيئة الفرص المتساوية او وجود اعتبارٍ للظروف الخاصة للدول النامية، الامر الذي يجعل الأخيرة في حِلٌّ من تهيئة الظروف المناسبة وتحقيق التوازن الاقتصادي في مواكبة تلك الدول.

٣- على الرغم من القرار الذي اتخذه العراق في الانضمام الى المنظمة بصفة عضو مراقب وهو بحد ذاته يُعَدُّ انجازاً يُشار له بالبنان على الرغم من الظروف السيئة التي مر بها سواء كانت ظروفاً اقتصادية ام تشريعية، اذ اثرت على اقتصاده وبرامج التنمية فيه تأثيراً بالغاً وانهكت دعاماته الاجتماعية، حيث يرى العديد من المهتمين بهذا الشأن ان الوقت الان لم يكن مناسباً بشأن عملية الانضمام نتيجة الظروف التي سبق ذكرها حيث ساهمت بتدمير شبه كامل

---

[١] انظر: د. اديب قاسم شندي: انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية والتداعيات على الاقتصاد العراقي، بحث منشور على موقع الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص٨-٩

[٢] مثل اعتماد الإغراق التجاري بمنتجاتها لأسواق الدول النامية، وكذلك الزيادة غير المبررة في التجارة الدولية، فضلاً عن الدعم غير المسموح لمنتجاتها لمنافسة اقتصاد الدول الفقيرة.

للاقتصاد العراقي، فضلاً عن عجز مساهمة القطاع الخاص الذي عزز تخلف مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الناتج الإجمالي ابتداءً من عام ٢٠٠٤م لغاية ٢٠٢٤م[١].

٤- ان انعدام الرقابة وفرض السيطرة على المنافذ الحدودية فضلاً عن عدم اتباع الإجراءات القانونية الرادعة التي من شأنها منع مرور السلع المستوردة ذات الجودة الرديئة والمنافسة للمنتجات الوطنية، فضلاً عن عدم فرض التعرفة الجمركية بنسب عالية التي تعمل على درئ منافسة المنتجات الأجنبية للسلع العراقية التي تشكل خطراً على المنتج المحلي، الامر الذي أدى الى حدوث عملية إغراق الأسواق العراقية بالسلع الرديئة ذات المناسئ العالمية المختلفة حيث شكل ضرراً بالغاً بالاقتصاد العراقي، وعمِلَه على تعطيل الصناعات المحلية وسَرَّحَ الاف العمال ونتج جرائه تضخم في مقدار العملة الوطنية وهروب العملة الصعبة خارج البلاد بسبب استيراد السلع الضرورية للاستهلاك المحلي التي عجز عن انتاجها العراق بسبب عدم دعم الحكومة للمنتجين وتحقيق فرص المنافسة بموجبها[٢].

٥- ارتفاع أسعار السلع المحمية بحقوق الملكية الفكرية مثل برامج الحاسوب والأدوية والحبوب المعدلة جينياً وذلك بسبب القيود التي وَضَعَتْ على مستوردات العراق للتقنية الحديثة التي ازدادت تعقيداً بسبب دعم تلك البرامج من قبل الدول المتقدمة عبر شركاتها متُعَدُّدة الجنسية، اذ تلجأ العديد من الشركات المالكة لهذه التقنية باعتبارها نتاج حقوق ملكية فكرية قاصره عليها الى حد بيعها بمبالغ باهضه مما يؤدي الى الاضرار بمصالح الفئات التي تعتمد على هذه التقنية بسبب انعدام المنافسة في تحقيق توازن اقتصادي مرن في مسائل حقوق الملكية الفكرية التي تكشف عجز المشرع العراقي عن تشريع قواعد قانونية ملزمة في هذا المجال[٣].

٦- تشير التوقعات الى ارتفاع نسبة البطالة في القطاع الزراعي على الأمد القصير وذلك استناداً الى تطبيق اجراءات وبرامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي التي تتوافق فقط مع توجيهات ورؤى الدول المتقدمة الامر الذي يعزو في تراجع الانتاج المحلي من السلع والخدمات فضلاً عن انخفاض مستوى الاجور والدخل مما يؤدي الى تدهور مستوى العيش للعاملين في القطاع الزراعي[٤].

---

[١] انظر: د. جعفر بهلول جابر: مصدر سابق، ص٩

[٢] وخير شاهد هو عدم وجود منظومة تشريعية عراقية قادرة على تعزيز حماية المنتوجات العراقية وتحقيق مبدأ المنافسة كقانون التعرفة الجمركية، وقانون صحة الحيوان، وقانون العوائق الفنية امام التجارة، وقانون التحكيم التجاري وقانون حقوق الملكية الفكرية، وغيرها من القوانين التي شرعت ولم تثبت جدوى كقانون حماية المنتجات العراقية رقم ١١ لسنه ٢٠١٠ وقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنه ٢٠٠٦.

[٣] انظر: د. جعفر طالب احمد: مصدر سابق، ص١٦

[٤] انظر: المصدر السابق، ص١٦

٧- ان فتح الأسواق المحلية العراقية امام المنتجات الأجنبية سوف يشكل خطرا على القطاع السلعي والخدمي على حد سواء في ظل انضمام العراق الى منظمة الـ(WTO) والتقيد بأحكام المنظمة مما يخُلّفُ حالة من الارباك في الأسواق المحلية نظراً لانعدام المنافسة الحاصلة من غزو المنتج الأجنبي في السوق المحلي للمنتج المماثل فيها مما يعمل على ازاحتها بالكامل[١].

المطلب الثاني: موقف العراق من مسألة الانضمام لمنظمة الـ(WTO).

في ظل الأوضاع الصعبة التي يمر بها العراق سواء كانت على الصعيد الاقتصادي ام التشريعي فضلاً عن الجانب التفاوضي يتبادر سؤال في هذا الخصوص عن موقفهِ من مسألة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

للجواب عن هذا السؤال لعل من الصعوبة بمكان التنبؤ بالأثر الذي تترتب على الموقف الذي يتخذه العراق من مسألة الانضمام، ولكن لدى الرجوع الى الواقع العملي اتضح ان العراق يواجه صعوبات كثيرة يجب تجاوزها في مسار انضمامه الى المنظمة، تتمثل بالآتي: -

الفرع الأول: المسار الاقتصادي

ان الاقتصاد العراقي في معظم جوانبه يعاني من إخفاقات عديدة، هي بلا شك التي امتازت بها الدول المتقدمة، والدول حديثة العهد بالتصنيع[٢]، إذا ما علمنا ان العراق لو كان يراد ان يكون خارج نطاق المنظمة ولن يكون هناك أي التزام يحتم علية الاخذ به وفق قواعد واحكام المنظمة لأدركنا حجم الفجوة بينه وبين الدول التي انضمت وكذلك التي هي في مرحلة الانضمام[٣] وقد أصبحت بوادر العولمة الاقتصادية والانفتاح تجري بخطى متسارعة تتخطى كل الحسابات

وبالإضافة لما سبق بيانهُ ولما كان العراق وفي ظل مسيرته تجاه منظمة التجارة العالمية بصفة عضو مراقب يأخذ بكل المعطيات التي من شأنها نجاح مهمة هذا الانضمام ينبغي ان يحدد الأهداف والاستراتيجيات لا سيما التي تتعلق بالتجارة الخارجية فضلاً عن موضوع التنمية وانسجامها مع اتفاقيات مراكش لمعرفة مدى توافقها مع المبادئ والمتطلبات التي تنادي بها المنظمة، ذلك ان مسألة الاندماج والانفتاح الاقتصادي مع دول العالم يؤثر تأثيراً كبيراً على حجم الأنشطة الاقتصادية والإصلاحات التشريعية المطلوبة كشرط للانضمام، اذا ما علمنا ان مسألة الانضمام الى المنظمة

---

[١] انظر: د. جعفر بهلول جابر: مصدر سابق، ص٩

[٢] انظر بهذا الخصوص: السياسة الاقتصادية العراقية الراهنة، التحديات والمعالجات، تقرير بقلم احمد عيد، صادر عن مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، راسام،٢٠١٩/٢/٢٤ على الموقع الالكتروني. https//sasammerkezi.com

[٣] لمزيد من التفاصيل حول تقسيم الدول العربية الى أربع مجموعات حسب مواقعها من منظمة التجارة العالمية انظر: د. دورين بنيامين هرمز، إثر انضمام الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية، اشارة الى حالة العراق: منشور على الموقع الالكتروني. https://library.alkafeel.not

يعتمد وبشكل جلي على مدى تطور الصناعة وإنتاج مخرجات تملك ميزة تنافسية من السلع والخدمات فضلاً عن مدى تطبيق المعايير المطلوبة للجودة العالمية ((iso)) وهذا بحد ذاته يعتمد على تجاوز المرحلة التي جعلت العراق يعتمد على الموارد النفطية التي تشكل نسبة ٩٨٪ من مجموع صادراته[١].

ولعل السؤال المطروح بهذا الخصوص هو ما هي الآلّياتُ التي بموجبها الربط بمسألة الانفتاح الشمولي لاقتصاد الدولة الراغبة في الانضمام الى منظمة الـ(WTO).

للجواب عن هذا السؤال فان مسألة الانفتاح الاقتصادي على المنظمة ترتبط بأمور عديدة اهمها[٢].

١- مدى تحرير الاقتصاد من القيود المفروضة عليه فضلاً عن اتباع اَلِيَةٌ اقتصاد السوق[٣].

٢- مدى الجدية من تطبيق القواعد والأنظمة الواردة عن منظمة التجارة العالمية.

٣- مدى تطور العلاقة في أروقة المنظمة عند انعقاد الاتفاقيات الثنائية والمتُعَدُّدة.

٤- درجة اختلال الهيكل السلعي والخدمي في التجارة الخارجية.

٥- درجة اختلال القطاع الصناعي ومدى استجابته للإنتاج.

٦- مدى توفر البيئة التشريعية التي تضبط نشاط قطاع التجارة الخارجية، فضلاً عن الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: المسار التشريعي.

نصت المادة (٢٢) فقرة (١) بشأن تطبيق المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام ١٩٩٤م على انه ((يكفل كل عضو توافق قوانينه ولوائحه واجراءاته الإدارية مع احكام هذا الاتفاق...))

ويتضح من خلال ما تقدم بان الدولة التي ترغب بالانضمام الى منظمة الـ(WTO) ينبغي ان تلتزم بان توافق قوانينها واجراءاتها التشريعية مع القواعد التي صدرت عن المنظمة، لذلك فان أعضاء فريق العمل المكلف بمراجعة كل جوانب السياسات التجارية والاقتصادية في العراق اخذ يبحث عن مدى توافق هذه الإجراءات مع قواعد ولوائح المنظمة[٤]، ولعل من أهمها تنمية اقتصادية مستدامة

---

[١] انظر: اديب قاسم شندي: مصدر سابق، ص٧

[٢] انظر: هيثم عبد الله سلمان: منظمة التجارة العالمية والعراق: مبررات الانضمام والاثار الاقتصادية المتوقعة: مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد الخامس، عدد ١٧، ٢٠٠٩م، ص١٩٤

[٣] اقتصاد السوق هو نظام اقتصادي يتمتع فيه الافراد والشركات بحرية المبادرة بتبادل السلع والخدمات ونقلها دون عوائق

[٤] انظر: تقرير حول مسيرة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، منشور في البوابة الالكترونية لوزارة التجارة العراقية، على الرابط الالكتروني. www.mot.gov.iq

وبيئة امنه، فضلاً عن وجود حزم تشريعية ورقابية قادرة على تحقيق رؤى الدولة وتحقيق اهدافها على المدى البعيد

وتعزيزاً لما سبق بيانه ومنذ انعقاد الاجتماع الأول لفريق العمل المكلف بمسألة الانضمام عام ٢٠٠٧م استعرض العراق المخطط التشريعي الذي بَيَّنَ مدى التقدم الحاصل في تنفيذ الإصلاحات القانونية وكذلك الجوانب المتعلقة بالتدابير الصحية والصحة النباتية التي يجري تطبيقها وكذلك الحواجز الفنية امام التجارة، فضلاً عن حقوق الملكية الفكرية[١] ذات الصلة بالتجارة والدعم الداخلي الذي يمكن تقديمه لصالح القطاع الزراعي[٢].

الفرع الثالث: المسار التفاوضي.

ان الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يتم كما سبق بيانه واستناداً للمادة (١٢) من ميثاق منظمة التجارة العالمية، حيث اشارت المادة على أنَّ أي دولة وان كانت غير كاملة السيادة ولكن لها كيان جمركي مستقل وعلاقات تجارية خارجية يمكن ان تطلب الانضمام على ان يَعْرِضُ هذا الطلب على المجلس العام، حيث يتم التصويت علية بإجماع اعضاء المنظمة من اجل السمح للدولة ان تصبحَ عضواً مراقباً لدى المنظمة ومن ثم تبدأ عملية التحضير لمتطلبات الانضمام الدائم فضلاً عن تحديد طريقة العمل من خلال تقديم مذكرة التجارة الخارجية (MFTR)[٣]

وبالإضافة لما تقدم فان مسيرة العراق بانضمامه الى منظمة التجارة العالمية قد بدأت عام ٢٠٠٤م بعد ان تقدم بطلب لقبوله كعضو مراقب لدى المنظمة، حيث حصلت الموافقة بإجماع غالبية أعضاء المنظمة من خلال المجلس العام للمنظمة، حيث أصبح على العراق التزام بان يقوم بتقديم نظام التجارة الخارجية في أيلول عام ٢٠٠٥م، اذ تضمنت هذه المذكرة جميع التفاصيل التي تتعلق بالنشاط التجاري والاقتصادي[٤] وقد تم عقد اجتماعين تفاوضيين اما الأول فقد عُقَد في ٢٠٠٧/٥/٢٥م هو عباره عن اجتماع يضم الفريق العراقي برئاسة وزير التجارة وعضوية ممثلين عن الوزارات [٥] حيث حضر الاجتماع اغلبية الدول الأعضاء في المنظمة بموجب هذا الاجتماع تم مراجعة المذكرة بالتفصيل من خلال طرح الأسئلة والاستفسارات للجانب العراقي، اما الاجتماع الثاني فقد عُقَد في ٢٠٠٨/٤/٢م اذ تم مناقشة الأجوبة والملفات التي قدمها العراق في الاجتماع الاول[٦] وما تجدر الإشارة بخصوصه

---

[١] انظر تقرير: حول المسال المتعلقة بنشاط منظمة التجارة العالمية: مصدر سابق، ص٣٣.

[٢] تم الإشارة عن بعض القوانين ذات الصلة بهذا الموضوع في هامش رقم (٤) من موضوع تبعات الانضمام الواردة في الفرع الثاني من المطلب الأول من المبحث الثاني في بحثنا الموسوم

[٣] وهي اختصار لعبارة (Memorandum on the Foreign Trade Regime)

[٤] والتي يتعلق بإكمال ملفات السلع والخدمات والخطة التشريعية فضلاً عن حقوق الملكية الفكرية

[٥] وهم عبارة عن مفاوضين عن الوزارات العراقية وإقليم كردستان

[٦] انظر: تقرير منشور حول مسيرة انضمام العراق الى منظمة لتجارة العالمية، مصدر سابق

فان فريق العمل الخاص بمسألة انضمام العراق لمنظمة الـ(WTO) قد استمر الى عام ٢٠٠٩م حيث عَطَّلٌ هذا الملف ووَصَولَ الى الإبعاد وإيقاف صفة عضو مراقب [١]

ولعل من بين الأسباب التي أدت الى تعطيل مفاعيل مسيرة الانضمام والتي لم ترتقِ الى حد المسؤولية الوطنية لأصحاب هذا القرار هو تأخير توحيد الملفات الخاصة بمسائل الانضمام لدى المنظمة مع إقليم كردستان، فضلاً عن اَنْ تأخير الموازنة العامة للعراق في تلك الفترة قد ساهم هو الاخر في تعطيل وتيرة تسديد المساهمات السنوية المترتبة على العراق كعضو مراقب لدى المنظمة [٢]

الخاتمة

توصلنا من خلال دراسة موضوعنا الموسوم ((مزايا وتبعات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية)) الى عدد من النتائج والمقترحات نعتقد على اهمية الاخذ بها وتتمثل بالآتي:

اولا: النتائج:

١- ان انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية يتسم بالكثير من الفرص الايجابية من اهمها دفع الاقتصاد الوطني باتجاه اقتصاد السوق وخلق منافسه مع الكثير من الدول الاعضاء لدى المنظمة، الامر الذي يعكس الفائدة المرجوة للمنتج وتتمثل بتوسيع الانتاج وانخفاض تكاليفه لما ستتمتع به المنتجات من مزايا تنافسية، فضلاً عن فائدة المستهلك التي تتمثل بحصوله على السلع والخدمات بأسعار مدعومة نظراً لانخفاض الرسوم الجمركية عليها او لربما الغائها، فضلاً عن جودة السلع والخدمات التي يحصل عليها وفقاً لمتطلبات جهاز التقييس والسيطرة النوعية.

٢- ان منظمة التجارة العالمية تُعَدُّ الصورة الواضحة للنظام العالمي الجديد الذي يُعنى بالتجارة الدولية، حيث شكلت معالمه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، الامر الذي جعل دول الاعضاء الذي تجاوز عددهم ال ١٦٤ عضواً يشكلون النسبة الراجحة لميزان التجارة الدولي التي بلغت نسبته ٩٨٪ من مجمل التجارة العالمية، امراً جعل الانضمام لهذه المنظمة يشكل ضرورة ملحه للدول النامية الذي يُعَدُّ العراق احداها، للخروج من العزلة الدولية التي فُرِضَتْ عليه، فضلاً عن تعزيز اقتصاده وتحقيق المنافسة التي تشكل العلامة الفارقة بشأن تطور اقتصاده وعلاقاته الدولية.

٣- لما كانت احكام اتفاقية الزراعة الواردة عن منظمة التجارة العالمية قد نصت على تخفيض الدعم عن هذا القطاع الحيوي، فان ذلك يعزو الى ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية كالقمح مثلاً الامر الذي

---

[١] انظر: تقرير حول انجاز ملفات تخص انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، منشور على الموقع الالكتروني (www.mabasher.info) (٢٠٢٤/١/١٥)

[٢] لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر: تقرير صادر عن وكالة الانباء العراقية عن حراك حكومي لإنجاز متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، على الموقع الإلكتروني .inail/١٨٧٥Ag

يدفع البلدان النامية كالعراق مثلا للاكتفاء الذاتي من هذه السلعة، فضلاً عن توسيع المساحات المخصصة للإنتاج الزراعي للمنتجات الاخرى، وبالتالي تحقيق فرص تصديرها بأوسع نطاق ممكن.

٤- لعل المنافسة غير المتكافئة التي نتج بسببها الإغِّراق التجاري حيث غزت المنتجات الاجنبية الاسواق العراقية بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م واخذت تُباع بأسعار تقل عن تكاليف انتاجها لدى دولة المُصدِّر مما عَطَّلَ صناعاته المحلية وَسرَّحَ آلاف العمال وسَبَّبَ هروب العملة الصعبة خارج البلد بسبب انكشافه على المستوردات الاجنبية مما استوجب من رفع الدعم عن هذه المنتجات حسب القواعد القانونية التي نصت عليها المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المتعلقة بإجراءات مكافحة الإغِّراق وحماية الصناعة الوليدة، ومنحه الفرص الايجابية الكافية للنهوض بالواقع الذي عهده، فضلاً عن تحقيق جدوى المنافسة لمنتجاته المختلفة ودخولها الاسواق الخارجية مرة اخرى.

٥- ان التزام العراق بالمعايير الدولية لحقوق الملكية الفكرية يهدف الى عمليات تبادل ونقل التكنولوجيا فضلاً عن تحقيق الفرص المتاحة للمناخ الاستثماري، امراً يؤكد خلاله تحرير قطاع الخدمات من كل القيود المفروضة عليه اضافة الى تشجيع عمليات التنمية بشكل أفضل.

٦- ان زيادة فرص الاستثمار وتوسيع قطاع الانتاج يُعَدُّ نتيجة طبيعية لقرار انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، وبالتالي يعكس الصور الايجابية المتاحة عن زيادة فرص العمل والانتاج فضلاً عن تقليص البطالة مما يحدو الى زيادة عمليات التصدير وتحقيق توازن الميزان التجاري في الاقتصاد الكلي والفرص الايجابية لقيود ميزان المدفوعات.

٧- من النتائج الاخرى التي توصل لها البحث هو وجود جهاز لتسوية المنازعات تابع لمنظمة التجارة العالمية مهمته الفصل في المنازعات التي تنشئ بين دول اعضاء المنظمة، اذ بموجب القواعد الواردة عن هذا الجهاز يمكن اللجوء لحماية حقوق المنتجين والمسوقين ممن تعرضوا لمخالفات عضواً اخر في المنظمة.

٨- ان الانفتاح الاقتصادي والسير باتجاه اقتصاد السوق جاء لمصلحة الدول المتقدمة التي تملك سطوة تكنولوجية ومقدرات تنافسية لها القدرة على اكتساح الاسواق الخارجية لا سيما اسواق الدول النامية، ولعل عزلة الاخيرة وبقاء تعرض اقتصادها لأفدح الخسائر هو خير شاهد، والسبيل الوحيد للخروج من هذه العزلة الدولية هو الانضمام الى تلك المنظمة واتباع كل القواعد الواردة عنها من اجل خلق مزايا تنافسيه لمنتجاتها وتأهيل صناعتها الوليدة اعتماداً للأخذ بكل المزايا التفضيلية الواردة عن تلك المنظمة، وخير دليل هو انضمام ١٦٤ دولة لعضوية المنظمة الدائمة حيث شكلت ثقلاً اقتصادياً في مجريات التجارة الدولية بلغت نسبتها ٩٨٪ من حجم الاقتصاد العالمي.

٩- من النتائج الاخرى التي توصل لها البحث ان انعدام الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية فضلاً عن عدم اتباع الاجراءات القانونية الرادعة التي تمنع عبور المنتجات المثيلة للمنتجات الوطنية وفرض الرسوم الجمركية اللازمة عليها قد اسهمت بشكل كبير الى حدوث عمليات الإغِّراق التجاري بسبب بيع المنتجات الاجنبية المثيلة للمنتج الوطني بسعر يقل عن تكاليفه الاجمالية في سوق البلد المُصَدِّر مما اسهم بشكل فاعل في تعطيل الصناعات المحلية وتسريح العمال وتسبب بضرر المستهلك مما يجعل لزوم تطبيق قواعد المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ((اتفاق مكافحة الإغِّراق)) بفرض رسوم مكافحة الإغِّراق على المصدرين تعادل قيمة الخسارة التي نتجت فضلاً عن منع دخول منتجاتهم لسوق البلد الذي تضرر.

ثانيا- المقترحات:

١- لما كان العراق ماضياً باتجاه الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية ينبغي ان يأخذ بكل الاسباب التي من شانها تحقيق هذا الغرض ومن بينها تشكيل وفداً مفاوضاً يضم جل الكفاءات والقدرات من ذوي الاختصاص من الذين لهم دور مشهود وفَعَّال في المناورة واستثمار المناظرات والمقابلات الفاعلة مع الدول المفاوضة ممن لهم ثقلاً في مجلس المنظمة بالقدر الذي يُؤَمِّنُ مصلحة البلد وامكان الحصول على اقصى قدر من المكاسب والامتيازات مع التمهيد لذلك من خلال عقد الندوات والورش الميدانية من كل الاختصاصات المتاحة لا سيما في جوانب الاقتصاد والقانون ومن اساتذة الجامعات ورؤساء الدوائر المعنية فضلاً عن ممثلين من القطاع الخاص.

٢-ان عملية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية هي بمثابة تهيئة للفرص التمهيدية من اجل الحصول على العضوية الدائمة، لذلك ينبغي ان يجتهد من اجل الحصول على مزيدٍ من الاعفاءات والفرص التفضيلية الاخرى لخلق قدر من المنافسة، فضلاً عن تأهيل صناعاته الوطنية وتكييفها لمواجهة المنافسة الدولية واغتنام اقصى قدر من المكاسب.

٣- ينبغي للعراق ان يجري كل الاصلاحات التي من شأنها تعزيز عملية الانضمام لدى المنظمة سواء كانت اصلاحات اقتصادية ام تشريعية بالقدر التي يتوافق مع اهداف ومبادئ المنظمة والقواعد الواردة عنها، سيما ان هنالك العديد من القوانين المعطلة لم تأخذ دورها الحيوي في خلق أدوات المنافسة واستدامة القطاع الخاص بصددها كقانون التعرفة الجمركية، وقانون حماية الملكية الفكرية فضلاً عن عدم فاعلية قانون حماية الانتاج الوطني رقم ١١ لسنة ٢٠١٠ للقيام بدوره التنفيذي الفاعل بفرض العقوبات على المصدرين عن عمليات الإغِّراق التجاري وفرض الرسوم المناسبة بحقهم.

٤- ان ادوات المنافسة التي يمكن للعراق ان يواجه بها الدول كافة هو تعظيم شأن الصناعات الوطنية العراقية المعطلة وتأهيلها، فضلاً عن توسيع عمليات التصنيع المختلفة، مع اهمية الاهتمام بالجانب

الزراعي وزيادة المساحات المزروعة مع الاخذ بكل المعطيات التي من شانها انتهاج استراتيجيات تنموية ورسم سياسات اقتصادية هادفة تعمل على خروج العراق من عزلته الدولية التي حلت به منذ عقود بعد ان كان اقتصاده احادي الجانب يعتمد على النفط الخام حيث شكل نسبة ٩٩٪ من مجمل صادراتهِ و٨٥٪ من موازنة الحكومة ٤٢٪ من اجمالي ناتجه المحلي للعام الماضي ٢٠٢٣م.

٥- العمل على اعادة مكانة الصناعات العراقية الى سابق عهدها من خلال تقديم كل الحوافز والتسهيلات بالقدر الذي يعزز جودتها وخلق قُدره تنافسيه لها في الاسواق الخارجية لتكون عوناً للاقتصاد العراقي ورافداً آخر بعد ان كان اقتصاده ريعي يعتمد على النفط الخام مما يُعزز من قدرات الميزان التجاري بجوانبه الإيجابية.

٦- العمل على تعزيز برامج البحث العلمي والتطوير بشكل مستمر في كل مراكز الوزارات والتشكيلات التابعة لها المعنية بشأن عمليات التنمية المستدامة استناداً الى تجارب الدول المتقدمة ممن اصبحوا اعضاء لدى منظمة التجارة العالمية، كذلك العمل عن عقد الورش الفنية و العمل على تنفيذ زيارات ميدانية من اجل تطوير الصناعات الوطنية سيما اننا في كنف العولمة الاقتصادية الذي يُعَدُّ الذكاء الاصطناعي احد اذرعها الاستراتيجية فضلاً عن بلوغ اهداف سريعة ذات قدرات تنافسية مدعاة الى قلق الدول النامية من تنامي عزلتها الدولية مرة اخرى.

المصادر

١- د. عبد الهادي عبد الله: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وانعكاساتها على القيود الجمركية، مع دراسة لأهم الاثار على التجارة في بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، القاهرة، دون سنة نشر.

٢- Meredith a. gyowley.AN introduction to the (WTO) and (GATT)federal reerve bank of Chicago. ٤٠/٢٠٠٣. Economic pers restives

٣- الازمة المالية العالمية، أسبابها وتداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، محاضرة القاها د. ايمن عزت الميداني في ندوة الثلاثاء، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢/اذار/٢٠٠٩.

٤- منظمة التجارة العالمية ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية، حلقة علمية خاصة، وزارة العدل، الإدارة العامة للتطوير الاداري، الرياض، ٧-١٤٣٠/٣/٩هـ.

٥- اتفاقية الوقاية، صادرة عن الهيأة العامة للتجارة الخارجية السعودية / على الرابط

Prevention agreement, pages, https://qaft.go.sa.

٦- اهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، موجز صادر عن جامعة دمنهور، منشور على الرابط الالكتروني https://damanhour.edu.og.

٧- محمود محمد أبو العلا: الجات، النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والقرارات المصدرة لها في مصر، دار الجميل، دون سنه نشر ومكان طبع

٨- ١٩٤٧. The general agreement on tariffs and tread ((GATT))

٩- خير الدين بلعز: التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية مع إشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٤-٢٠١٥

١٠- مدى حجية المعاهدات الدولية امام القاضي العراقي: مقال للقاضي صفاء الدين الحجامي، منشور على بوابة مجلس القضاء الأعلى العراقي بتاريخ ٢٠٢١/٨/٨

١١- Marrakesh establishing the world trade organization.

١٢- اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مجلس التعاون، تقرير صادر عن مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، إدارة منظمة التجارة العالمية، الشؤون الاقتصادية والتنموية، ٢٠١٧

١٣- Marrakesh agreement.

١٤- الحصبني، علي بن عبد، منظمة التجارة العالمية، مزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية لها، وزارة العدل، الإدارة العامة للتطوير، حلقة علمية خاصة، ١٤٣٠هـ.

١٥- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المستدامة للدول العربية في مجال التفاوض حول اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات من اجل تحرير التنمية المستدامة، حالة دولة فلسطين وجمهورية العراق، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣.

١٦- د. جعفر طالب احمد: انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وخيارات القبول والرفض: بحث منشور في مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، مجلد ١، عدد ١٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠٠٤.

١٧- د. جعفر بهلول جابر: انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الطريق لبناء اقتصاد عراقي ناهض: بحث منشور في مجلة التجارة العراقية الالكترونية، العدد الثاني عشر، كانون الأول،٢٠١٧.

١٨- تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ٩-١٠ مايو-٢٠١٨، انقرة، الجمهورية التركية

١٩- د. جعفر كاظم القريشي: تأثيرات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد العراقي، بحث منشور على الموقع الالكتروني: . ieaq: iecanonomists.notior في ٢٠١٣/٥/٦.

٢٠- قانون حماية المنتجات العراقية رقم ١١ لسنه ٢٠١١.

٢١- احمد سامي مرهون: مدى ملائمة تشريعات الملكية الصناعية مع متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية، مجلد ٢٤، عدد١٠٢.

٢٢- السيد حسن البدراني: تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، ندوة الويبو الوطني، جمهورية اليمن، صنعاء، ٢٠٠٤.

٢٣- د. اديب قاسم شندي: انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي، بحث منشور على موقع الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية.

٢٤- تقرير صادر عن وكالة الانباء العراقية عن حراك حكومي لإنجاز متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الموقع الالكتروني: .ig١٨٧٥/inail

٢٥- السياسة الاقتصادية العراقية الراهنة، التحديات والمعالجات، تقرير صادر عن مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية ((راسم)) ٢٠١٩/٢/٢٦ على الموقع الالكتروني

https://sasammerkezi.com

٢٦- دورين بنيامين هرمز: أَثَرُ انضمام الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية ((إشارة الى حالة العراق)) بحث منشور على الرابط الالكتروني hteeps://lidray.alkafeel.netdic

٢٧- هيثم عبد الله سلمان: منظمة التجارة العالمية والعراق: مبررات الانضمام والاثار الاقتصادية المتوقعة، بحث منشور في مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد الخامس، العدد ١٧، ٢٠٠٩.

٢٨- تقرير حول مسيرة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، منشور في البوابة الالكتروني لوزارة التجارة العراقية، على الموقع الالكتروني: www.mot.gow.iq .

٢٩- تقرير حول انجاز ملفات تخص انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، منشور على الموقع الالكتروني: www.mubashre.info في ٢٠٢٤/١/١٥

٣٠- سعد عبيد علوان: العراق في مواجهة متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية: بحث منشور في مجلة العلوم السياسية، العددان (٣٨-٣٩)، السنة الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق

مولحسان آيات الله: الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤